تحوّلات الصراع ومآلات النظام الدولي خلال العام 2025

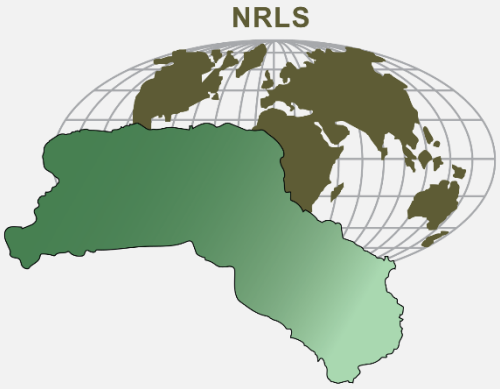

تحوّلات الصراع ومآلات النظام الدولي خلال العام 2025م

أحمد بيرهات

مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

NRLS

nrls.tekile@gmail.com

+963 993 822 054

www.nrls.net

حقوق الطبع والنشر محفوظة

2025

nrls.rojava
nrls_rojava
nrlsrojava
nrlsrojava

www.nrls.net
nrls@nrlsrojava.com
00963993822054

مقدمة

يشكّل عام 2025م لحظة كاشفة في التاريخ السياسي العالمي، لا بوصفه عاماً عادياً في سياق التحوّلات، بل باعتباره نقطة تكسّر بنيوي في النظام الدولي الذي تأسّس عقب انتهاء الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفيتي في 26 كانون الأول عام 1991م.

فالحرب الباردة لم تكن حرباً عسكرية مباشرة، بل صراعاً أيديولوجياً وسياسياً واقتصادياً بين المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، فانتهاء الحرب الباردة لم يكن حدثاً مفاجئاً، بل مساراً تراكمياً لانهيار نموذج الدولة المركزية الصلبة أمام التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو ما فتح الباب أمام نظام دولي أحادي القطبية لفترة، قبل أن يدخل العالم لاحقاً في مرحلة تعدّدية أكثر تعقيداً.

غير أنَّ العالم لم يعد يعيش مجرّد انتقال تدريجي من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدّد الأقطاب، بل دخل مرحلة أكثر تعقيداً تتّسم بتفكّك مراكز الهيمنة دون تشكّل بديل متماسك قادر على إنتاج الاستقرار؛ وهو ما ينسجم مع التوصيف العميق لعالم الاجتماع الأمريكي إيمانويل والرشتاين (1930-2019م) للأزمة الراهنة بوصفها أزمة بنيوية للنظام العالمي نفسه، لا مجرّد انتقال سلس للقيادة بين قوى كبرى، إذ يؤكّد أنَّ النظام الرأسمالي العالمي يمرّ بأزمة تاريخية طويلة الأمد، تتآكل فيها أدوات الضبط السابقة دون أن تنشأ بدائل مستقرّة: "سيكون فيها النسق العالمي في حالة من الفوضى، ويدلّ ذلك على أنَّ عدّة حلول ستكون ممكنة في آن واحد، لجميع المعادلات في النسق العالمي، وبالتالي لن يكون بالإمكان التنبّؤ بالأنماط المقبلة في المدى القصير، ومن المستبعد أن نشهد دورة أخرى في الهيمنة الكاملة".*[1]

هذا الفراغ الاستراتيجي، الذي نشأ عن تراجع القدرة الأمريكية على الضبط الشامل، وفشل القوى الصاعدة (الصين وروسيا) في تقديم نموذج عالميّ متكامل؛ قد فتح المجال أمام انفجار الصراعات الإقليمية، وتحوّل النزاعات الداخلية -المحلية إلى ساحات تصادم دولي غير مباشر في كثير من الأحيان.

ويرجع السبب الجوهري لغياب البديل المتماسك إلى أنَّ القوى الصاعدة ليست قوى هيمنة بطبيعتها؛ فالصين قوة اقتصادية كبرى، لكنّها حذرة أيديولوجياً وغير راغبة في قيادة عالمية شاملة، وروسيا تمتلك قوة عسكرية ونفوذاً إقليمياً، لكنها تفتقر إلى نموذج اقتصادي جذاب، بينما يشكّل الاتحاد الأوروبي قوة معيارية بلا سيادة سياسية موحدة، وبالتالي، فإنَّ العالم أمام تعدّد قوى بلا مركز قيادة.

وفي هذا السياق، لم تعد السياسة الدولية تُدار حصرياً بمنطق المصالح الصلبة أو توازنات القوة الكلاسيكية، بل باتت ساحة لصراع مركّب تتداخل فيه المصالح الجيوسياسية مع صراعات الهوية، والسرديات التاريخية المدوّنة، والانقسامات الثقافية المختلفة، والانهيارات القيمية المتزايدة، ويعبّر عالم الاجتماع البولندي زيغمونت باومان (1925-2017م) عن هذه الحالة بوصفها سيولة سياسية وقيمية، حيث تفقد البنى الصلبة للحداثة - بما فيها الدولة والسلطة والمعنى - استقرارها، وتتحوّل إلى أشكال عابرة ومتقلّبة، ويشير إلى أنَّ " الحداثة الصلبة تمثّل عصر الارتباط المتبادل، في حين تمثل الحداثة "المائعة" عصر فكّ الارتباط والهروب السلس والمطاردة البائسة، ففي الحداثة السائلة مَن يحكم هم مَن يبرّعون في المراوغة، ويتمتّعون بحرية الحركة من دون إشعار".[1]

الأزمة هنا ليست في القوة فحسب، بل في المعنى أيضاً؛ فالرأسمالية النيوليبرالية التي أخذت زخماً في الثمانينات من القرن المنصرم فقدت قدرتها على الإقناع، والاشتراكية السوفيتية لم تعد صالحة كنموذج بديل، وتبيّن أنَّ

[1] "يُقصد بأطراف الجنوب العالمي: مجموعة الدول والمجتمعات التي تقع أساساً في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، وتشمل أطرافه دولًا مثل الهند، الصين، باكستان، بنغلادش، دول إفريقيا جنوب الصحراء، وما يسمى دول المغرب العربي، دول الشرق الأوسط، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، وتشيلي". الموسوعة العالمية - ويكيبيديا

السلطة والهيمنة والمركزية الصلبة لم تعد تُختزل بالدولة القومية فحسب، بل تفتّتت بين عدّة لاعبين متعدّدين ومؤثّرين؛ كالشركات العابرة للقوميات، والمؤسسات المالية والتقنية، والشبكات الإعلامية والرقمية.

وبهذا المعنى، لم تعد الحروب أدوات لتحقيق أهداف سياسية محدودة، بل لتحقيق أهداف في مساحات مفتوحة لإعادة تعريف الوجود والشرعية والحق، وهو ما يتجلّى بوضوح في أوكرانيا، وفلسطين، وسوريا، والقضية الكردية، وفي التوتّرات المتصاعدة في الشرق الأوسط وأطراف الجنوب العالمي عامةً*.

وانطلاقاً من هذه القراءة، يمكن استخلاص عدّة نتائج بنيوية وأساسية، ويمكن الإشارة إلى أبرزها:

1- انتقال العالم إلى الفوضى المنظّمة.

2- تصاعد النزاعات الإقليمية بدل الحروب العالمية المباشرة.

3- عودة الهويات الصلبة (إثنية، دينية، قومية) وأداتها الرئيسية هو خطاب الكراهية.

4- تراجع القانون الدولي لصالح منطق فرض القوة.

ووفق هذه النتائج، فإنّ الشرق الأوسط، في هذا المشهد، لم يعد هامشاً للنظام الدولي، بل أصبح إحدى ساحاته المركزية.

فالتداعيات التي أعقبت هجوم حركة حماس في السابع من تشرين الأول عام 2023م على إسرائيل، والحرب بين إسرائيل وإيران منذ سنوات من خارج حدودهما، وانتقالها مؤخّراً إلى حرب محدودة (حرب12يوماً داخل البلدين في الثالث عشر من حزيران 2025م)، وضرب الأذرع الإيرانية الإقليمية، وصعود النزعات القومية والدينية المتطرّفة في المنطقة عامةً، وتفاقم التناقضات المكثّفة في السياسة الداخلية والخارجية للدولة التركية، وسقوط نظام بشار الأسد في نهاية 2024م ومجيء نظام لا يختلف كثيراً عن سابقه، وبالعقلية ذاتها لكن بهوية أخرى، ودعوة المفكر عبد الله أوجلان للسلم والمجتمع الديمقراطي في 27-2-2025م؛ كلها مؤشّرات على أنَّ المنطقة قد دخلت مرحلة إعادة تشكّل عميقة، تتجاوز حدود الدول القائمة، وتمسّ بنية الدولة نفسها، ووظيفتها وعلاقتها بالمجتمع.

وهنا تتقاطع الأزمات الداخلية - المحلية مع التحوّلات الإقليمية والعالمية، بحيث يصبح فهم ما يجري في سوريا أو فلسطين أو العراق وتركيا أو إيران، ناقصاً دون قراءة أوسع لمسار النظام الدولي ككل.

إنَّ أهمية عام 2025م لا تكمن في كثافة الأحداث التي مرت عليها فحسب، بل في تزامنها، وفي كونها تعبّر عن اتجاهات طويلة الأمد، التي تشكّلت بشكل تراكمي، (بطبيعة الحال تغيرات لا تُلاحظ بشكل يومي)، ووصلت إلى ذروتها في هذا التوقيت، وقد تُحدِث أثراً حاسماً في المدى البعيد في بعض المسائل، كصعود أو تراجع قوى دولية، وتغيّر في أنماط الإنتاج، والتغيير الديمغرافي، وتبدّل القيم الاجتماعية والثقافية.

فإنهاك روسيا المستمرّ في أوكرانيا منذ شباط 2022م، وقلق الصين من الحصار الاستراتيجي، وارتباك القرار الأمريكي الاستراتيجي في بعض المسائل، وانكشاف الخطاب الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وخاصةً في سوريا وغزة، وصعود تكتلات مرنة[2] خارج نظام مؤسسة الدولة.

وضمن هذه البيئة والأجواء المزدحمة، تبرز مناطق ضمن قارات أخرى كأمريكا اللاتينية، ليس كمجرد جغرافيات او مسارح بعيدة، بل تظهر كعناصر فاعلة في إعادة توزيع النفوذ العالمي، بما ينعكس مباشرة على الشرق الأوسط.

[2] "عبارة عن تحالفات تحكمها المصلحة والمرونة لا العقيدة السياسية، اتفاقيات التطبيع أو الشراكات الاقتصادية المرحلية بين دول متخاصمة سابقاً، مثل دول مجموعة بريكس (BRICS)، وأوبك+، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وتحالفات الطاقة الإقليمية (غاز شرق المتوسط). " موقع المعرفة الالكتروني.

وانطلاقاً من هذا الإطار، يسعى البحث إلى مقاربة عام 2025م، لا بوصفه عاماً استثنائياً في كثافة أحداثه فحسب، بل كلحظة كاشفة لمسار تاريخي طويل بلغ ذروته، حيث تتقاطع أزمة النظام العالمي مع أزمات الشرق الأوسط البنيوية.

وينقسم البحث إلى عدّة محاور رئيسية، تبدأ بتحليل التحوّلات في بنية النظام الدولي والتعدّدية القطبية، مروراً بدراسة سياسات القوى الكبرى، وانعكاسات الحرب في أوكرانيا، والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وسقوط نظام الأسد، وصولاً إلى تحليل أدوار القوى الإقليمية، ومستقبل الإدارة الذاتية الديمقراطية، والقضية الكردية، في سياق استشرافي لمآلات المنطقة.

التحوّلات في النظام الدولي وبنية التعدّدية القطبية في عام 2025م

لم يعد النظام الدولي في عام 2025 قابلًا للفهم من خلال الثنائيات التقليدية التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولا حتى من خلال مفهوم الانتقال المنظّم[3] نحو التعدّدية القطبية.

فما نشهده اليوم هو حالة تفكّك بنيوي في منظومة الهيمنة العالمية، حيث تراجعت قدرة القطب المهيمن على الضبط، دون أن تنجح القوى الصاعدة في بناء نظام بديل مستقرّ.

هذا الوضع أفرز ما سمّاه بعض منظّري العلاقات الدولية بـ"اللانظام الدولي"، بمعنى أوضح وأشمل نظام يقوم على إدارة الفوضى بدل ضبطها، حيث تتقدّم القوة والمرونة على الشرعية والقواعد، وتغدو العلاقات الدولية أقلّ قابلية للتنبّؤ وأكثر سيولة، وفي هذا السياق، يوضّح المنظّر الاقتصادي الإيطالي جيوفاني أريغي(1937-2009) في كتابه "آدم سميث في بكين "أنّ لحظات غياب او زوال الهيمنة تكون دائماً مراحل اضطراب عميق، تتحوّل فيها الأقاليم الطرفية إلى ساحات صراع مفتوحة "يعيش النظام العالمي فترة طويلة من الفوضى ليس فيها غلبة جليّة للولايات المتحدة او الصين" .

فقد شكّلت الولايات المتحدة الامريكية، لعقود، العمود الفقري للنظام الدولي المشكّل بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وما زالت تمتلك التفوّق العسكري والمالي والتكنولوجي، لكنّها فقدت عنصرين حاسمين:

1-القدرة على فرض الإرادة السياسية دون كلفة عالية.

2-القدرة على إنتاج إجماع دولي حول قيادتها.

فالتجارب المتراكمة في العراق (2003-2021م)، وأفغانستان (2001-2021م)، ثم التردّد الواضح في أوكرانيا، والانكشاف القيمي والحقوقي في غزة مؤخّراً، قد أضعفت الموثوقية الأمريكية، حتى لدى حلفائها.

بات يُنظر إليها كطرف منحاز، تحكمه اعتبارات داخلية وصراعات هوية بقدر ما تحكمه المصالح الاستراتيجية.

*"انتهاء المهام القتالية للقوات الأمريكية في العراق رسمياً" ويكيبيديا.

في المقابل، لم تتمكّن الصين وروسيا من ملء هذا الفراغ.

فالصين، رغم صعودها الاقتصادي الهائل، ما تزال قوة حذرة تفضّل التغلغل الاقتصادي على المواجهة السياسية المباشرة.

[3] "هو مسار تحوّل سياسي تدريجي ومُتفاوض عليه من نظام سلطوي إلى نظام أكثر انفتاحاً، يتم عبر تفاهمات بين النخب الحاكمة والمعارضة، وبقواعد متّفق عليها، بهدف تجنّب الفوضى أو الانهيار والحفاظ على استمرارية مؤسسات الدولة". ويكيبيديا

ومشروعها العالمي، القائم على مبادرات مثل مشروع الحزام والطريق[4]، يرى بعض المراقبون أنها تفتقر إلى مضمون توازني جامع، وتصطدم بشكوك متزايدة حول نواياها وقدرتها على تحمل أعباء القيادة العالمية.

فيما تحوّل ت روسيا من لاعب دولي صاعد إلى قوة مستنزفة منذ 24 شباط عام 2022م، وهذا التحوّل قد قيّد قدرتها على الحركة ودفعها نحو البحث عن سبل الاستمرار، للبقاء ضمن الدول التي لديها قوة، وهذا ما دفعها إلى مراجعة سياساتها قليلاً والبحث عن بديل؛ ممّا دفعها لاعتماد متزايد على الصين، وهذا ما أضعف استقلال قرارها الاستراتيجي نتيجة لذلك، وتشكّل نمط جديد من التعدّدية القطبية لا يقوم على توازن مستقرّ بين أقطاب واضحة، بل على تعدّد مراكز القوة وتكاثر الفاعلين، بما في ذلك دول متوسّطة، وتكتّلات اقتصادية، وشبكات مصالح عابرة للحدود، ولاعبون غير دوليّين، يشير المؤرخ باري بوزان (1946-) في كتابه الشعوب، الدول، والخوف، إلى أنّ هذه الحالة تجعل الأقاليم، ولا سيما الشرق الأوسط، عقداً أمنية مركزية في إعادة تشكيل النظام الدولي وخلالها " ظهر مفهوم القوى الإقليمية، والهيمنة الإقليمية، ويقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دوراً قيادياً في توجيه سلوك الأطراف الأخرى، أمّا الهيمنة الإقليمية فتحدث عندما تسعى تلك القوة إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة عليها ".*(3)

وفي هذا السياق، برزت مناطق أخرى من العالم مثل آسيا الوسطى، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ليس كتوابع للمركز، بل كساحات تنافس نشطة، تسعى كل قوة كبرى إلى اختراقها اقتصادياً أو سياسياً أو أمنياً، لما تمثّله من موارد، وممرّات تجارية، ومواقع استراتيجية.

فأهمية جميع هذه المناطق لا تكمن في بُعدها الجغرافي عن بعضها فحسب، بل في طبيعة التحالفات التي تنشأ فيها، فالتكتّلات الجديدة لم تعد تُبنى على أساس أيديولوجي، كما كانت الحال في الحرب الباردة، بل على مصالح براغماتية مرتبطة بالطاقة، والنقل، والتعدين، والتجارة، والأمن الغذائي؛ وهذا ما يمنح الدول المتوسّطة والصغيرة هامشاً أكبر للمناورة، مثل دول الخليج فيما يخصّ بتزويد الصين والدول الأوربية بالطاقة والنفط والغاز، لكنّه في الوقت نفسه يضعها أمام تحدّيات خطيرة، إذ إنَّ غياب إطار دولي ضابط يجعل هذه المرونة عرضة للانقلاب السريع مع تغيّر موازين المصالح.

وتتجلّى انعكاسات هذا التحوّل بوضوح في الشرق الأوسط، فالأخيرة لم تعد تُدار ككتلة واحدة ضمن استراتيجية أمريكية شاملة، ولا كمساحة نفوذ روسي أو صيني بديل، بل كساحة مفتوحة لتقاطعات متعدّدة؛ صراع أمريكي-صيني غير مباشر، محاولة روسية للحفاظ على موطئ قدم، اندفاع إقليمي تركي وإيراني (وبخاصة قبل اندلاع حرب غزة 2023م)، وصعود أدوار خليجية قائمة على الاستثمار والوساطة بدل المواجهة المباشرة.

هذا التداخل والتشابك المكثّف بين الدول والفاعلين الدوليين، بحيث بات فصل السياسي عن الاقتصادي أو الأمني أو التكنولوجي صعباً جداً، وجعل من أزمات المنطقة، وعلى رأسها سوريا وفلسطين والقضية الكردية، عقداً مركزية في إعادة تشكيل النظام الإقليمي، إضافة لتجاوز تركيا وإيران الخطوط المرسومة أو المسموحة لهم بها فيما يخصّ تدخّلاتهما وتوسّعهما على حساب قوى الهيمنة العالمية.

من هنا، يمكن القول إنّ التعدّدية القطبية في عام 2025 ليست بالضرورة مدخلاً للاستقرار، كما افترضت بعض الأدبيات النظرية والأيديولوجية الدوغمائية التي لا تواكب المرحلة، بل قد تكون مرحلة عالية الخطورة، تتزايد فيها النزاعات بسبب غياب قواعد واضحة للّعبة الدولية.

[4] "أُطلقت في عام 2013 بهدف تعزيز الترابط الاقتصادي بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية عبر شبكات الطرق البرية (الحزام) والممرّات البحرية (الطريق) "مصدر مجلة سياسات عربية- المركز العربي للدراسات).

فالفراغ الاستراتيجي لا يولد توازناً تلقائياً، بل يفتح المجال أمام صراعات مفتوحة، وتُدار بالوكالة، أو عبر استنزاف طويل الأمد، كما يلاحظ في سوريا، وغزة، وأوكرانيا، وليبيا، والسودان.

من هنا يمكن التوصّل إلى خلاصة المقدّمة والمحور الأول؛ وهو أنَّ فهم التحوّلات البنيوية في النظام الدولي شرطٌ أساسي لفهم الأزمات الإقليمية اللاحقة، لأنَّ ما تبدو أزمات داخلية - محلّية ليست سوى انعكاس مباشر لأزمة أعمق في بنية النظام العالمي ذاته، ومن الأهمّية التعمّق بشيء من التفصيل في سياسات الدول الكبرى والمؤثّرة في العالم، وبشكل خاص لعام 2025م.

التناقضات الظاهرية والاستراتيجية المنسجمة للسياسة الأمريكية في عام 2025م

تبدو السياسة الأمريكية في عام 2025م، للوهلة الأولى، متخبّطة وغير متماسكة، إذ تتّخذ واشنطن قرارات متناقضة ظاهرياً بين ملفات متعدّدة:

تراجع في بعض الساحات، وتصعيد في أخرى، خطاب ديمقراطي متشدّد يقابله دعم غير مشروط لحلفاء يمارسون سياسات قمعية أو حروباً مفتوحة.

يمكن دعم هذا الاستنتاج ببعض الأمثلة الواقعية فيما يخصّ التناقضات الظاهرية في السياسة الأمريكية مع دول وقوىً بعينها:

تتعاون أمريكا مع الصين اقتصادياً وتجارياً، لكن في المقابل هناك تصعيد عسكري وسياسي في تايوان وبحر الصين الجنوبي.

وهناك عقوبات على روسيا وعزل سياسي من جهة، وقنوات تفاوض غير مباشرة في أوكرانيا وضبط التصعيد النووي من جهة أخرى.

ولديها خلافات حادّة مع تركيا، حول ملفات حقوق الإنسان والصحفيين، وحول الملف السوري وقوات سوريا الديمقراطية تحديداً، مقابل شراكة عسكرية داخل حلف الناتو وتعاون استراتيجي.

حتى في تعاملها مع إسرائيل تنتهج نفس الأسلوب، فمن جهة تقدّم لها دعماً غير مشروط سياسياً وعسكرياً (ملفّا إيران وغزة مؤخّراً) مع انتقادات إعلامية محدودة لسياساتها دون إجراءات فعلية وملموسة.

وتوجّه انتقادات حقوقية للسعودية ودول الخليج بشكل عام، لكن في المقابل هناك شراكات طاقة وأمن وتنسيق إقليمي واسع.

وأيضاً قامت بانسحاب عسكري كامل من أفغانستان، مع استمرار التأثير عبر العقوبات والمساعدات المشروطة.

الخلاصة المكثفة هنا، تكمن، بحسب المتابعين الاستراتيجيين، في أنّ:

السياسة الأمريكية تتحرّك وفق منطق إدارة التناقض؛ خطاب قيمي من جهة، وبراغماتية مصلحية من جهة أخرى، تبعاً للملف واللحظة الاستراتيجية، غير أنَّ هذا التناقض الظاهري يخفي خلفه منطقاً استراتيجياً أكثر عمقاً، تحكمه ثلاثية مركزية باتت تؤطّر التفكير الأمريكي وهي: الخوف من الصين، والرغبة في كبح روسيا، وحماية إسرائيل بوصفها ركيزة ثابتة في الشرق الأوسط.

1- يشكّل الصعود الصيني الهاجس الأكبر لصنّاع القرار في واشنطن، فالصين لا تمثّل مجرّد منافس اقتصادي، بل تحدّياً بنيوياً للنموذج الأمريكي نفسه، سواءً من حيث قدرتها على الدمج بين الدولة والسوق، أو من حيث توسّعها الهادئ في آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط.

هذا الخوف يدفع الولايات المتّحدة إلى إعادة توجيه مواردها الاستراتيجية نحو المحيطَين الهندي والهادئ، وتقليص انخراطها المباشر في نزاعات تعتبرها ثانوية، دون أن يعني ذلك تخلّيها الكامل عنها، ومن هنا يمكن فهم

التردّد الأمريكي في أوكرانيا، ومحاولات إدارة الحرب دون الانجرار إلى مواجهة مباشرة مع روسيا، وكذلك السعي إلى ضبط الإيقاع في الشرق الأوسط بدل حسمه.

2- تسعى الولايات المتحدة إلى كبح روسيا، ليس بهدف إسقاطها كنظام، بل لإبقائها في حالة إنهاك طويل الأمد يمنعها من التحوّل إلى قطب دولي منافس، غير أنَّ هذا النهج يضع واشنطن أمام معضلة مزدوجة؛ فهي لا تريد انتصاراً روسياً، لكنّها في الوقت نفسه لا ترغب في انتصار أوكراني كامل قد يفرض عليها التزامات أمنية وسياسية طويلة الأمد.

وبهذا المعنى؛ فإنَّ الحرب في أوكرانيا، ليست مجرّد دفاع عن سيادة دولة، بل أداة استراتيجية لاستنزاف القدرات الروسية العسكرية والاقتصادية والسياسية، وإعادة دمج أوروبا ضمن المظلّة الأمريكية بعد سنوات من التململ.

فالغرب عموماً يرفع مستوى الخطاب الأخلاقي- البيئي من خلال الدعوة إلى التحوّل الطاقي، وخفض الانبعاثات، ومكافحة التغير المناخي، لكنّه عند الأزمات (مثل حرب أوكرانيا وأزمة الطاقة) يعود عملياً للاعتماد على الوقود الأحفوري (النفط، الغاز، الفحم)، بل ويُعيد تشغيل مصادر كان قد أعلن التخلّي عنها.

فأمريكا لا تسيطر على أوروبا بالقوة، بل تُعيد هندسة تبعيّتها عبر الطاقة والأمن والاقتصاد تحت مظلّة شاملة، وتجعل من أوروبا جزءاً من إدارة الهيمنة لا شريكاً متكافئاً فيها.

3- إسرائيل لا تقبل المساومة في الاستراتيجية الأمريكية، حتى عندما يتعارض ذلك مع القيم المعلنة أو المصالح التكتيكية قصيرة الأمد، وقد كشف ما بعد السابع من أكتوبر (تشرين الأول 2023م) هذا الثابت بشكل صارخ، إذ قدّمت واشنطن دعماً سياسياً وعسكرياً غير محدود لإسرائيل، رغم الكلفة "الأخلاقية والرمزية " الهائلة التي ترتّبت على ذلك عالمياً.

هذا الدعم لا ينبع فقط من اعتبارات اللوبي أو التاريخ، بل من إدراك أمريكي عميق بأنَّ إسرائيل تمثّل قاعدة متقدّمة لمصالحها في منطقة تتراجع فيها قدرتها على التحكّم المباشر.

الاستنتاج الواضح في هذه الحيثية هي أنَّ هذه الثلاثية تفسّر كثيراً من القرارات الأمريكية التي تبدو غير منسجمة؛ فالانسحاب النسبي من بعض الساحات، كما مرَّ معنا، يقابله تشدّد في ساحة أخرى، والدعوة إلى التهدئة تترافق مع تغذية صراعات بالوكالة، والحديث عن حل الدولتَين (في الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني) يتعايش مع تعطيله عملياً.

فالسياسة الأمريكية لم تعد تسعى إلى إدارة نظام عالمي مستقرّ، بل إلى إدارة الفوضى بما يمنع الخصوم من تحقيق مكاسب استراتيجية حاسمة، ولو أدّى ذلك إلى إطالة أمد الأزمات.

السؤال الملحّ هنا هو: ما الانعكاس العميق لهذا النهج على الشرق الأوسط؟

إنَّ غياب رؤية أمريكية متماسكة لحل الصراعات قد فتح المجال أمام قوىً إقليمية لملء الفراغ، كلٌّ وفق أجندته الخاصة.

فتركيا توسّع نفوذها تحت عنوان الأمن القومي، وإيران عمّقت حضورها عبر شبكات عابرة للدولة، بالرغم من نكستها القوية والكبيرة في الآونة الأخيرة التي جمّدتها بشكل شبه كامل، وأيضاً دول الخليج تتحرّك ببراغماتية عالية، مستثمرة في الوساطة والاقتصاد بدل المواجهة، أمّا في القضايا البنيوية والأساسية في المنطقة، كالقضية الفلسطينية، والقضية الكردية (خاصةً في تركيا)، أو الأزمة السورية (ما زالت مستمرّة رغم سقوط النظام البائد)؛ فبقيت رهينة إدارة الأزمة بدل حلها.

وفي هذا السياق، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة بمفردها، على فرض حلول نهائية، لكنّها ما زالت قادرة على تعطيل أي حل لا يتوافق مع أولوياتها، وهذا ما يجعل دورها في المرحلة الراهنة - بحسب المراقبين

السياسيين - دوراً سلبياً فاعلاً؛ فهي ليست صانعة سلام (مثلاً)، لكنّها أيضاً ليست قوة منسحبة بالكامل، فهذا الوضع يُدخل النظام العالمي في حالة فقدان الاستقرار والثبات، حيث تتراكم الأزمات دون أفق واضح للحسم النهائي.

وعليه، فإنَّ فهم السياسة الأمريكية في عام 2025م لا يمرّ عبر البحث عن انسجام أخلاقي أو خطاب أيديولوجي، بل عبر قراءة التناقض بوصفه أداة استراتيجية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية لا تدير العالم اليوم كما كانت تفعل سابقاً، لكنّها ما تزال تمسك بمفاتيح تعطيل التحوّلات الكبرى، وهو ما ينعكس مباشرة على مصائر المناطق الهشّة من العالم، وفي مقدّمتها الشرق الأوسط.

روسيا والصين وتحالف الضرورة في زمن السيولة الدولية

يُقدّم التقارب الروسي-الصيني في الخطاب السياسي والإعلامي السائد بوصفه نواة محتملة لنظام دولي بديل عن الهيمنة الغربية، إلّا أنَّ قراءة أعمق لطبيعة هذه العلاقة تكشف أنّها أقرب إلى تحالف اضطراري فرضته الظروف، لا إلى شراكة استراتيجية قائمة على رؤية مشتركة للعالم.

ففي عام 2025م، يتقاطع مسار الدولتَين عند نقطة مقاومة الضغط الأمريكي، لكنّه يفترق عند التفاصيل المتعلّقة بطبيعة النظام العالمي، وحدود النفوذ فيها، وأدوات القيادة العالمية ضمنها، ويمكننا التركيز فيها وفق الرؤية التالية:

روسيا تدخل هذا التحالف من موقع الإنهاك لا القوة، فالحرب الطويلة في أوكرانيا تحوّل ت من مشروع حسم سريع في بدايتها إلى استنزاف مفتوح الآن، ويستهلك جزءاً كبيراً من قدراتها العسكرية والاقتصادية، حيث صرّح وزير الدفاع الروسي آندري بيلاوسوف (1959-..) في اجتماع موسّع مع بوتين قائلاً: " التحق قرابة 400 ألف من المتطوّعين بالجيش الروسي، وضمّت إليها في عام 2025م 5 فرق و13 لواءً و30 فوجاً، وستشكّل في عام 2026م 4 فرق و14 لواءً و39 فوجاً إضافياً"*[4]، وأعاد ربط اقتصادها بشكل شبه قسري بالأسواق الآسيوية، وعلى رأسها الصين، وهذا ما دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (1952-..) لزيارة بكين في 31 آب 2025 واستقبله الرئيس الصيني شي جين بينغ (1953-..) بحفاوة، حيث جرى البحث في "تطوّرات الصراع في أوكرانيا، إلى جانب قضايا الشرق الأوسط، وآفاق التعاون الثنائي، والمشاركة في فعاليات إحياء الذكرى الثمانين لانتهاء الحرب العالمية الثانية في بكين". *[5]

فالزيارات استهدفت بالدرجة الأولى إخراج روسيا من عزلتها، فاستمرار العقوبات الغربية عليها لم تؤدّ إلى انهيار الدولة الروسية، بل قيّدت قدرتها على المناورة، ودفعتها إلى الاعتماد المتزايد على تصدير الطاقة بأسعار تفضيلية، وعلى استيراد التكنولوجيا والسلع من شركاء محدودين.

وهذا الوضع جعل موسكو أقلّ قدرة على لعب دور مستقل، وأكثر قابلية للارتهان لتوازنات لا تتحكّم بها بالكامل.

وفي المقابل، تنظر الصين إلى روسيا بعين براغماتية باردة، فهي ترى فيها شريكاً مفيداً في مواجهة الضغوط الغربية، ومصدراً مستقرّاً للطاقة والمواد الخام، لكنّها لا تنظر إليها كحليف استراتيجي متكافئ، بكين تدرك أنَّ روسيا قوة في حالة تراجع نسبيّ، وأنَّ الارتباط المفرط بها قد يجرّها إلى مواجهات غير محسوبة مع الغرب، في وقت لا تزال فيه الصين تفضّل إدارة صعودها عبر الاقتصاد والتكنولوجيا، لا عبر الحروب المفتوحة، وفي هذا الخصوص عبّر المنظر الاقتصادي الإيطالي جيوفاني اريغي في لقاء صحفي عمّ يلي: "ليس لدى الصين ما تكسبه بالنفوذ العسكري بل إنّها ستخسر كل شيء، وليس أمامها سوى الصعود السلمي لقوتها الاقتصادية وعدم فرض الهيمنة، وهي المسألة الوحيدة التي يخشاها الغرب"*[6]. لذلك، فهي تراقب السلوك الروسي أكثر ممّا تثق به، وتحرص على إبقاء خطوط التواصل مع أوروبا والولايات المتحدة مفتوحة، رغم التصعيد الخطابي؛ هذا التوازن القلق والهش يجعل التحالف الروسي-الصيني قابلاً للاهتزاز مع أي تغيّر جوهري في موازين المصالح، فروسيا تريد من الصين دعماً سياسياً وعسكرياً أوضح، بينما تكتفي بكين بدعم اقتصادي محسوب، لا يعرّضها لعقوبات شاملة أو لعزلة دولية،

كما أنَّ الفجوة في القوة الاقتصادية والتكنولوجية بين الطرفَين تتّسع باطّراد وأصبحت واضحة؛ ما يعمّق اختلال ميزان الشراكة، ويحوّل روسيا تدريجياً من شريك إلى تابع في بعض الملفات، كما جرى مع التدخّل الروسي في سوريا، حمّلها كلفة أمنية وسياسية عالية، أمّا الصين فأبرمت اتفاقات اقتصادية واستثمارية من دون تورّط عسكري.

فانعكاسات هذا "التحالف غير المتكافئ" تتجاوز حدود البلدين لتطال النظام الدولي ككل، فهو من جهة يمنح الدول المتوسّطة هامشاً للمناورة بين الأقطاب، لكنّه من جهة أخرى يزيد من حالة عدم اليقين، إذ لا يقدّم بديلاً واضحاً للنظام القائم، ولا يؤسّس لقواعد جديدة للعلاقات الدولية، وفي الشرق الأوسط، يظهر هذا التناقض بوضوح؛ فروسيا ما زالت تحاول الحفاظ على نفوذها العسكري والسياسي، خاصةً في سوريا، بالرغم من سقوط حليفها السابق، فقد صرّح وزير الخارجية السوري للمرحلة الانتقالية أسعد الشيباني بما يلي: "نمرّ بمرحلة مليئة بالتحدّيات، وهناك فرص كبيرة لسوريا ونطمح لأن تكون روسيا إلى جانبنا".*[7]

بينما ركّزت الصين على التغلغل الاقتصادي والاستثماري، دون الانخراط في إدارة الأزمات أو تحمّل كلفتها الأمنية، والاتفاقات التي أبرمتها الأخيرة مع دول الخليج، وتحديداً السعودية، في زيارة الرئيس الصيني للمملكة العربية السعودية في أيلول 2022م، وما زالت الزيارات والعلاقات الاقتصادية والتقنية مستمرّة بوتيرة مرتفعة.

هذا التباين يفسر محدودية قدرة هذا المحور على لعب دور حاسم في ملفات كبرى مثل فلسطين أو سوريا، فروسيا تفتقر إلى الموارد والزخم، والصين تفتقر إلى الإرادة السياسية للتدخّل المباشر.

والنتيجة هي فراغ إضافي، يُملأ بقوى إقليمية، أو يتحوّل إلى ساحات صراع مفتوحة، تُدار بالوكالة، وتُستخدم لتصفية حسابات دولية غير مباشرة.

وبناءً عليه، يمكن القول إنَّ التحالف الروسي-الصيني في عام 2025م ليس نواة لنظام عالمي جديد، بل عرض من أعراض أزمة النظام القائم، إنّه تحالف مقاومة الضغوطات الداخلية والخارجية بأبعادها المختلفة؛ ما يجعله عاجزاً عن إنتاج استقرار طويل الأمد، وهذا ما ينعكس مباشرة على المناطق الهشّة والضعيفة، وفي مقدّمتها الشرق الأوسط، حيث تتوالد وتتزايد الأزمات في ظل غياب قوة دولية قادرة أو راغبة في فرض حلول شاملة في المنطقة.

الحرب في أوكرانيا وإعادة تشكيل النظام الدولي

لم تعد الحرب في أوكرانيا، التي بدأت في شباط 2022م، مجرّد صراع إقليمي بين دولتَين متجاورتَين، بل تحوّل ت إلى حدث تأسيسي في مسار التحوّل العالمي، أعاد طرح أسئلة كبرى حول طبيعة النظام الدولي، وحدود القوة، ومستقبل الهيمنة الغربية.

فمنذ اندلاعها، كشفت هذه الحرب أنَّ مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد انتهت فعلياً، وأنَّ العالم يدخل طوراً جديدًا من التنافس المفتوح، حيث تتداخل عدة مجالات مع بعضها بعضاً؛ الجغرافيا مع الاقتصاد، والعسكر مع الطاقة، والأيديولوجيا مع الهوية.

فقد رأت روسيا، في توسّع الناتو تهديداً وجودياً، لذلك فهي باعتقادها لم تخض الحرب هناك دفاعاً عن مجالها الحيوي فحسب، بل بوصفها محاولة لكسر النظام العالمي الذي تشكّل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، (تعدّ روسيا رسمياً وريثته) والذي همّشها سياسياً واقتصادياً، ورغم الكلفة العسكرية والاقتصادية الباهظة، فقد نجحت موسكو في فرض واقع جديد؛ بحيث لم تعد دولة معزولة بالكامل، بل لاعباً قادراً على تعطيل الإجماع الغربي نسبياً، مستندة إلى شراكات مع الصين، ودول الجنوب العالمي، وإلى استخدام الطاقة كسلاح جيوسياسي فعّال، وفي المقابل، وجدت أوروبا نفسها في موقع الصدمة الاستراتيجية مقارنة بروسيا.

فالدول الأوروبية، التي بنت أمنها لعقود على المظلّة الأمريكية، اكتشفت هشاشتها في مجال الطاقة والدفاع، وعادت لتعيش هواجس الحرب التي اعتقدت أنّها أصبحت من الماضي، ورغم وحدة الموقف الأوروبي الظاهر، إلّا

أنَّ التباينات الداخلية برزت بوضوح بين دول ترى في روسيا تهديداً وجودياً، وأخرى تخشى أن تتحوّل الحرب إلى استنزاف طويل الأمد يهدّد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أمّا الولايات المتحدة، فقد تعاملت مع الحرب بوصفها فرصة لإعادة توحيد الغرب، وإضعاف روسيا دون الانخراط المباشر، غير أنَّ هذا النهج، رغم نجاحه التكتيكي، يواجه حدوداً استراتيجية؛ فإطالة أمد الحرب تُسرع في الوقت نفسه تشكّل نظام دولي أكثر تعدّدية، حيث تبحث دول كثيرة عن بدائل للنظام المالي والسياسي العالمي، الذي تقوده واشنطن، وهنا، تتحوّل أوكرانيا إلى ساحة اختبار ليس للقوة العسكرية فحسب، بل لمستقبل القيادة العالمية الأمريكية.

وانعكاسات هذه الحرب لم تتوقّف عند أوروبا الشرقية فحسب، بل امتدّت إلى الشرق الأوسط، فقد أعادت خلط الأوراق في أسواق الطاقة، ووسّعت هامش مناورة دول إقليمية، ودفعت قوىً مثل روسيا إلى تعزيز حضورها في مناطق أخرى، ومنها أفريقيا، والمشاركة في حروبها الأهلية لصالح أحد الأطراف من خلال شركاتها الأمنية العديدة وأهمها فاغنر* "تحت اسم فيلق أفريقيا التي تحوّل ت إلى شركة قابضة استوعبت مرتزقة فاغنر". *[8]

وذلك لتعويض خسائرها الجيوسياسية في سوريا بأشكالها العديدة، وفي هذا السياق، يمكن القول أنَّ الشرق الأوسط بات جزءاً من لعبة التوازنات الكبرى، لا ساحة منفصلة عنها.

الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي بعد 7 تشرين الأول2023م

لم يكن السابع من تشرين الأول عام 2023م حدثاً عسكرياً عابراً في سجلّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل شكّل مرحلة انتقالية أعادت تعريف طبيعة هذا الصراع ومكانته في العالم.

فما جرى بعد هذا التاريخ تجاوز منطق ثنائية الردّ العسكري أو الدفاع عن النفس، وانتقل إلى مستوىً أعمق وأشمل، حيث دخل النظام العالمي في معترك سياسي مختلف، فمنذ عقود جرى التعامل مع القضية الفلسطينية كملف سياسي قابل للإدارة عبر هذا التسلسل؛ مفاوضات متقطعة، مبادرات سلام مجمّدة، ووعود مؤجّلة بحل الدولتين.

غير أنَّ ما بعد 7 تشرين الأول قد أسقط هذا الإطار بالكامل، فقد تحوّل الصراع من نزاع على الأرض والحدود إلى قضية ضمير إنساني عالمي، لا تُقاس فيها مواقف الدول ببياناتها الرسمية، أي بمثابة اختبار لهذا الضمير.

فالردّ الإسرائيلي الواسع على هجوم حماس الكبير، وعدد القتلى الهائل في غزة، وحجم الدمار غير المسبوق الذي استهدف كل شي، من العسكريين والمدنيين والبنية التحتية، بحسب الإحصائيات المنشورة التي نقلتها وكالات الأنباء العالمية؛ فقد "قتل 67 ألف فلسطيني في غزة، و1665 إسرائيلياً وأجنبياً بينهم 1200 في هجوم السابع من تشرين الأول، ورغم إظهار الاقتصاد الإسرائيلي قدراً من المرونة والقوة، إلّا أنّها تكبّدت خسائر كبيرة"*[9]، وهذا ما أعاد طرح السؤال الجوهري التالي: هل أتى الهجوم والردّ المعاكس من فراغ؟

بكل تأكيد، أعاد هجوم حركة حماس على إسرائيل القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي بعد سنوات من التهميش، لكنّه في الوقت ذاته قد أدخلها مرحلة بالغة التعقيد؛ فمن جهة، كشف الهجوم هشاشة منظومة الردع الإسرائيلية، وأعاد تسليط الضوء على واقع الحصار المفروض على غزة منذ سنوات، وما يولّده من انسداد سياسي وأفق مسدود أمام الفلسطينيين، وكذلك فقد أظهر هذا الصراع الأخير تحوّلاً في الرأي العام العالمي؛ حيث تصاعدت حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني في العواصم الغربية، وبرز انقسام متزايد بين الحكومات والمجتمعات، هذا التحوّل يعكس، وفق المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي (1891-1937م)، أزمة هيمنة، حيث "تفقد الطبقة الحاكمة قدرتها على الإقناع، وتلجأ إلى القسر بدل الرضا"*[10] وهذا ما فعله الطرفان المتصارعان والمأزومان.

ومن جهة أخرى، منح إسرائيل ذريعة سياسية وأخلاقية لشنّ حرب واسعة النطاق، ذات كلفة إنسانية كارثية على المدنيين الفلسطينيين، أضعف قدرة الفلسطينيين على كسب تعاطف دولي مستدام. وفي المجمل تتحمّل حماس مسؤولية مباشرة عن جزء من هذا المآل بارتهانها للأجندات الخارجية (التركية والإيرانية) على السواء؛

*"ظهرت مجموعة فاغنرعام2014م على يد أحد الضباط الاستخبارات العسكرية الروسية ديمتري اوتكين وبرز دورها الواضح في القرم، كما خاضت معارك إلى جانب القوات الروسية لتخفيف الضغوط الدولية ضدها، ثم مولها يفغيني بريغوجين ومارست نشاطاتها في الغالب في سوريا سابقاً، وأوكرانيا، وأفريقيا حالياً" مصدر منار عبد الغني- الشركات الخاصة.. فاغنر الروسية نموذجاً-المركز العربي للبحوث والدراسات-26-أيلول-2023م

لكونّها اتخذت قراراً عسكرياً عالي المخاطر دون إجماع وطني فلسطيني، ودون تقدير كافٍ لاختلال ميزان القوى أو لتداعياته الإنسانية والسياسية، كما أنَّ عسكرة العمل السياسي الفلسطيني، بمعزل عن استراتيجية وطنية جامعة، قد ساهمت في تغليب منطق المواجهة العسكرية على المسار السياسي، وأضعفت موقع القضية على المستوى الدولي.

مع ذلك، لا يمكن فصل الهجوم عن السياق البنيوي الأعمق؛ فشل مسار التسوية، واستمرار الحصار، والانقسام الفلسطيني الداخلي، فالهجوم لم ينشأ من فراغ، بل من تراكم طويل للأزمات، وعليه، فإنَّ مسؤولية حماس قائمة، لكنّها جزئية ضمن مسؤوليات أوسع تشمل إسرائيل، والدول المحرّضة والجمود الدولي، والانقسام الداخلي الفلسطيني.

يمكن التوصّل إلى خلاصة جدّية وهي أنَّ: القضية الفلسطينية عادت لتكون قضية مركزية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، لا كقضية قومية - دينية فحسب، بل كاختبار لمستقبل النظام الإقليمي والعالمي أيضاً، فاستمرار تجاهل جذور الصراع، والرهان على القوة وحدها، لا يُنتج أمناً لإسرائيل ولا حلّاً للقضية الفلسطينية العادلة، ولا استقراراً للمنطقة، بل يُعمّق منطق العنف، ويحوّل الصراع إلى عنصر دائم في معادلات الفوضى الإقليمية. فلم يتبلور بديل سياسي واضح بعد، وهذا يفتح المجال أمام استمرار الصراع المفتوح بأشكال مختلفة وجديدة.

سقوط نظام الأسد وإعادة إنتاج الاستبداد في سوريا:

لم يؤدِّ سقوط نظام البعث والأسد في نهاية 2024م إلى التحوّل الديمقراطي الذي راهن عليه كثيرون، بل كشف عن حقيقة أكثر تعقيداً؛ وهي أنَّ سقوط النظام السابق لا يعني بالضرورة سقوط بنية الاستبداد، ففي سوريا، لم تكن الأزمة محصورة في شخص أو عائلة حاكمة، بل في منظومة سياسية -أمنية -اجتماعية متجذّرة، أعادت إنتاج نفسها بأشكال مختلفة فور انهيار المركز السلطوي (من قوموي إلى ديني)، وهكذا، دخلت البلاد مرحلة ما بعد النظام، لا بوصفها انتقالاً من الاستبداد إلى الدولة الديمقراطية المنشودة، بل نبشاً في تفاصيل صراعات السلطة، والهويات الفرعية، والمصالح المتناقضة، وفي عدّة مجالات، وعلى كل المستويات.

الفراغ السلطوي الذي أعقب السقوط لم يُملأ بمشروع وطني جامع، بل بتعدّد مراكز القوة: من فصائل مسلحة وقوى محلية، وتيارات دينية سلفية، وجهادية انضوت غالبيتها (مؤخّراً) في وزارة الدفاع السورية، من جهة، وتدخّلات إقليمية ودولية مباشرة وغير مباشرة، (تركيا وبعض دول الخليج مثل قطر والسعودية ونسبياً الإمارات) من جهة أخرى، هذا التشتّت المتعدّد قد أنتج حالة من عم الاستقرار السياسي المتغيّر، حيث باتت الشرعية تُستمدّ من قوة الأمر الواقع، لا من التوافق الاجتماعي المفروض.

وفي هذا السياق، برز صعود تيارات سُنّية تقليدية، بعضها اتّخذت طابعاً محافظاً، وبعضها انزلقت نحو التطرّف، وقد اجتمعتا في الحكومة السورية المؤقّتة، ووزارة الدفاع (كما أسلفنا) مستندةً إلى خطاب "التمثيل الطائفي" بوصفه بديلاً عن الدولة الوطنية الجامعة، هذا الصعود لم يكن نتيجة خيار اجتماعي حرّ بقدر ما كان نتاجاً لغياب البديل المنظّم على كل المساحة الجغرافية السورية، ويكمن السبب الرئيسي في تدمير الأسس السياسة والمجتمعية

لعقود من قبل النظام السابق، فحين يُفرغ المجتمع من أدواته السياسية الجامعة، تصبح الهويات الأولية - الطائفية، الدينية، العشائرية - الملاذ الأخير لتنظيم الذات، ومن هنا تكمن خطورة المشهد السوري الحالي:

إذ يجري الانتقال من استبداد مركزي إلى استبدادات داخلية - محلية متنافسة تجمّعت في مركز واحد، تختلف في الشكل لكنّها تتشابه في الجوهر.

كل ما أشرنا إليه كان بمثابة مقدّمة، أسّست لارتكاب فظائع في مناطق الساحل والسويداء وأجزاء أخرى من البلاد، حيث سُجّلت انتهاكات بحق المدنيين العزل من ارتكاب مجازر بحق أهالي المنطقتَين، وعمليات انتقامية فظّة في مناطق أخرى من سوريا، وإبراز خطاب الكراهية والطائفية المقيتة عبر وسائل التواصل المختلفة، ممّا يدلّ على أنَّ منطق الثأر قد حلّ محلّ منطق العدالة الانتقالية المنشودة في الحالة السورية بعد سقوط نظام الأسد.

أشار تقرير منظمة هيومن رايتش ووتش إلى ما يلي: " القتال بين الجماعات المسلحة المحلية التي يقودها الدروز وعشائر البدو المسلّحة، والذي تفاقم بسبب طريقة تدخّل الحكومة السورية، وأجّج خطاب الكراهية الطائفية وخطر الانتقام ضد المجتمعات الدروز في جميع انحاء البلاد ". *[11]

وجاء في تقرير حقوقي مشترك، أنّ ثلاث منظمات دولية ومحلية (هيومن رايتش ووتش - سوريون من اجل الحقيقة-الأرشيف السوري) قد وجّهت اتّهاماً صريحاً للحكومة السورية الانتقالية، والتقرير كان بعنوان "أنت علوي" يوثّق بالتفصيل جرائم واسعة النطاق استهدفت "المدنيين على أساس هويتهم، وسط تنسيق مركزي من وزارة الدفاع، دون أن يطال التحقيق الرسمي مَن يقفون خلف التخطيط أو التغاضي عن هذه الانتهاكات". *[12]

وساهم غياب مسار وطني للمحاسبة والمصالحة، بفتح الباب أمام تصفية الحسابات، وأعاد إنتاج العنف كوسيلة لتنظيم العلاقة بين المجتمع والسلطة.

وهذا يؤكّد أنَّ تغيير النظام السياسي دون تغيير البنية الذهنية والمؤسساتية لا يؤدّي إلّا إلى إعادة تدوير الاستبداد بلباس جديد كما تطرّقنا إليه آنفاً.

الأنكى والأخطر في هذا السياق هو أنَّ بعض القوى الصاعدة ترفع شعارات التحرّر من النظام الاستبدادي، لكنّها تمارس عملياً سياسات إقصائية لا تقلّ خطورة عن تلك التي مارسها النظام السابق؛ وهو ما يُنذر بتفكّك النسيج الوطني السوري على المدى الطويل، فحكمة التاريخ تؤكّد أنَّ الدولة التي تُبنى على أساس الغلبة الطائفية أو الأيديولوجية لا يمكن أن تكون إطاراً جامعاً، بل تتحوّل إلى مصدر دائم للصراع.

تبيّن خلال عام من سقوط نظام الأسد أنّه شكّل لحظة فاصلة في التاريخ السوري، لكنّه فتح في الوقت ذاته مرحلة انتقالية معقّدة، تتوقّف مآلاتها على القدرة على إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية تشاركية، لا سلطوية مركزية.

اتفاقية 10 آذار2025م ومستقبل الإدارة الذاتية الديمقراطية

شكّلت اتفاقية العاشر من آذار2025م بين قوات سوريا الديمقراطية بشخص قائدها مظلوم عبدي، والحكومة السورية الانتقالية بشخص الرئيس السوري المؤقّت احمد الشرع، لحظة مفصلية في المسار الحل السوري، وليس من حيث مضمونها السياسي فحسب، بل من حيث رمزيّتها التاريخية.

فمن الناحية النظرية، فتحت الاتفاقية أفقاً مهمّاً لإعادة تعريف مفهوم السيادة في سوريا، من سيادة محتكرة من مركز واحد، إلى سيادة موزّعة تستند إلى اللامركزية السياسية والإدارية.

لقد حملت إمكانية الاعتراف بالإدارة الذاتية الديمقراطية كنموذج إدارة مجتمعية سورية، لا بوصفه كياناً انفصالياً، بل كجزء من دولة متعدّدة الهويات والانتماءات.

وهذا ما جعلها، في لحظتها، فرصة نادرة لبناء عقد اجتماعي جديد يعالج جذور الأزمة السورية، لكن الإخفاق لم يكن تقنياً أو إجرائياً فحسب، بل بنيوياً بامتياز.

فالعقل السياسي المسيطر على دمشق، حتى بعد سقوط النظام السابق، لم يتحرّر من منطق الدولة المركزية الريعية، التي تحتكر القرار والثروة، ويعيد توزيعها لضبط المجتمع بدل تنمية الإنتاج والمشاركة الديمقراطية، والتي ترى في أي شكل من أشكال اللامركزية تهديداً وجودياً لا خياراً تنظيمياً.

في المقابل، لم تمتلك القوى الدولية الضامنة (أمريكا -فرنسا) إرادة حقيقية للضغط من أجل تنفيذ الاتفاق، إذ بقيت حساباتها محكومة بتوازنات إقليمية، وبهاجس الاستقرار المؤقّت لا الحل المستدام.

كما لعب العامل الإقليمي دوراً معطّلاً أساسياً، فتركيا، التي تنظر إلى أي اعتراف بالإدارة الذاتية الديمقراطية من زاوية أمنها القومي، تعاملت مع الاتفاقية كخطر استراتيجي، لا كجزء من حلّ سوري شامل.

هذا الموقف انعكس ضغطاً مباشراً وغير مباشر لإفراغ الاتفاق من مضمونه، وإبقاء المناطق الخاضعة للإدارة الذاتية الديمقراطية في حالة لا حرب ولا سلم، بهدف الشلّ من قدرتها على التطوّر السياسي والمؤسساتي.

رغم ذلك، لا يمكن اختزال تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية في مصير اتفاق سياسي واحد، فهذه التجربة، بما أسّستها من مؤسّسات إدارية مدنية، وتعتمد التنظيم المجتمعي أساساً في عملها، تمثّل أحد النماذج القليلة في سوريا التي تحاول كسر منطق الدولة الأمنية والطائفية بإدارتها الذاتية، بشكل اتّخذ الديمقراطية المباشرة شكلاً لإدارتها لمناطق شمال وشرق سوريا.

صحيح أنّها واجهت تحدّيات داخلية تتعلّق بالتمثيل، والاقتصاد، والعلاقة مع المركز، لكنّها في الوقت نفسه أثبتت أنَّ اللامركزية ليست شعاراً نظرياً، بل ممارسة ممكنة في سياق شديد التعقيد، وقد نجحت فيها بنسبة مقبولة.

من حيث المبدأ، مثّلت هذه الاتفاقية، أول اعتراف سياسي بتعدّدية المجتمع السوري وبوجود قوىً سورية متعدّدة ومتنوّعة، تمتلك شرعية ميدانية ومجتمعية خارج منطق الدولة المركزية الصلبة، غير أنَّ ما كان يمكن أن يتحوّل إلى مدخل لإعادة تأسيس الدولة السورية على أسس جديدة، اصطدم بجملة من العوائق البنيوية التي حالت دون ترجمة الاتفاق إلى مسار فعليّ ومستدام.

وإنَّ عدم تطبيق بنود الثمان لاتفاقية 10 آذار لا يعني فشل فكرة اللامركزية، بل يكشف عن عمق المأزق السوري، مأزق رئيسي عبر دولة تريد استعادة سلطتها القديمة بشكل وأسلوب جديد، ومجتمع لم يعد يقبل العيش والعودة إلى ما قبل 2011م، وقوى دولية مؤثّرة لا ترى في سوريا سوى ملف قابل للإدارة والتدوير لا الحلّ المستدام.

ففي هذا السياق، تصبح تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية - بكل ما لها وما عليها- اختباراً حقيقياً لإمكانية بناء سوريا جديدة، لا تُدار من مركز واحد، ولا تُختزل بهوية واحدة.

وعليه، فإنَّ مستقبل الاستقرار في سوريا لن يُحسم عبر إعادة إنتاج الدولة المركزية، ولا عبر تفكيك البلاد إلى مناطق متناحرة ومتصارعة، بل عبر صيغة توافقية تعترف بالتعدّدية، وتؤسّس لامركزية ديمقراطية تضمن وحدة البلاد مع احترام خصوصياتها؛ وهذا يعني أنَّ تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية ليس ملفاً تفاوضياً فحسب، بل جزءاً من معادلة الحل في سوريا، سواءً اعترف بها المسؤولون في دمشق أو الفاعلون الإقليميون والدوليون اليوم أم أجبرتهم الوقائع على ذلك في المستقبل.

القضية الكردية ودعوة القائد والمفكّر عبد الله أوجلان

تُعدّ القضية الكردية من أكثر القضايا تعقيداً واستمرارية في الشرق الأوسط الحديث، ليس لطول أمدها فحسب، بل لأنّها تشكّل مرآة بنيوية لأزمة الدولة القومية المركزية التي تأسّست في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى.

فعلى امتداد قرن كامل، جرى التعامل مع الكرد إمّا بوصفهم تهديداً أمنياً، أو مشكلة قومية قابلة للقمع أو الاحتواء، دون معالجة الجذور السياسية والاجتماعية والثقافية التي أنتجت هذه القضية وأشعلت تبعاتها من حروب وصراع مستمرّ حتى الآن.

وفي عام 2025م، تعود هذه القضية إلى الواجهة مجدّداً، لا كملف سياسي وحقوقي فحسب، بل كعامل حاسم في إعادة تشكيل معادلات الاستقرار الإقليمي عامةً.

وفي هذا السياق، تكتسب دعوة القائد والمفكّر عبد الله أوجلان في 27 شباط 2025م إلى حلّ حزب العمال الكردستاني (PKK) وإنهاء الكفاح المسلح كوسيلة للوصول إلى الهدف؛ دلالة تتجاوز البعد التنظيمي أو التكتيكي نحو تحوّل استراتيجي لا عودة عنها، وهذا ما ذكره أوجلان في البيان: "كما يفعل كل مجتمع وحزب معاصر لم يتم إنهاء وجوده بالقوة طواعية، اجمعوا مؤتمركم واتّخذوا قراراً بالاندماج مع الدولة والمجتمع، يجب على جميع المجموعات إلقاء أسلحتها ويجب على حزب العمال الكردستاني حلّ نفسه"[5].

فهذا القرار قد عكس تحوّلاً فكرياً عميقاً في مقاربة الصراع، من منطق الدولة القومية ذي المنهجية المتأثّرة بالماركسية الكلاسيكية، إلى منطق الديمقراطية المجتمعية، التي تُعَدّ من مدرسة ما بعد الماركسية، وهي الاشتراكية الديمقراطية المجتمعية.

ولا يمكن فهم هذه الدعوة خارج سياق التحوّلات العالمية والإقليمية الحالية، حيث بات واضحاً أنَّ الصراعات القومية الصفرية*، أي تُعد مكسب قومية ما خسارة كاملة للقوميات الأخرى، ولا يُعترف بإمكانية التعايش أو الحلول الوسط، هذا المفهوم لم يعد قادراً على إنتاج حلول مستدامة، بل يعيد إنتاج العنف والدولة الأمنية الشمولية.

إنّ أهمية دعوة أوجلان السلمية تكمن في أنّها تنقل القضية الكردية من خانة الثورة المسلّحة إلى فضاء السياسة المدنية- المجتمعية، وتعيد طرحها كسؤال ديمقراطي داخل الدول القائمة في المنطقة (تركيا-سوريا-إيران-العراق)، لا كتهديد لوحدتها الجغرافية كما يفسّرها السلطة الحاكمة.

فالكرد، وفق هذا الطرح، لا يطالبون بدولة قومية جديدة على جغرافيتهم، بل بحقّهم في إدارة شؤونهم، والاعتراف بهويتهم، والمشاركة المتساوية في المجال السياسي؛ وهذا ما يجعل القضية الكردية جزءاً من الحلّ لا من المشكلة، إذا ما جرى التعامل معها بعقلانية سياسية خدمة للتعيش المشترك بين الشعوب.

وعلى المستوى الإقليمي، يكتسب هذا التحوّل أهمية مضاعفة؛ فتركيا، التي خاضت لعقود حرباً مفتوحةً مع الحركة الكردية المعاصرة، تجد نفسها أمام فرصة تاريخية لإعادة تعريف أمنها القومي، ليس عبر العسكرة الدائمة، بل عبر تسوية سياسية تُنهي واحدة من أطول الحروب الداخلية في المنطقة، فالكرة باتت في الملعب التركي، غير أنَّ هذه الفرصة تصطدم بعوائق بنيوية، أبرزها:

1- تغلغل القومية المتطرّفة في بنية الدولة التركية ووصلت لمرحلة الفاشية.

2- استخدام الملف الكردي كأداة داخلية، لتعبئة الشارع للمصالح الحزبية والانتخابية.

3- حشد الشرعية السياسية لدى النخب التركية في كافة المجالات.

أمّا في سوريا، فتبرز المسألة الكردية في سياق مختلف، لكنّها لا تقلّ تعقيداً، فالتجارب الكردية في العراق، رغم اختلافها، كشفت عن إمكانية بناء نماذج بديلة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، تقوم على اللامركزية، والتعدّدية، والشراكة (الفيدرالية).

[5] *"يكون فيها انتصار أحد الأطراف مرهوناً بخسارة الطرف الآخر، ويفرض المنتصر إرادته وشروطه على الطرف الخاسر دون قيد أو شرط" أدوار نظرية اللعبة في تحليل الصراعات الدولية وتصرفات صناع القرار -محمد بنطلحة الدكالي -موقع هسبريس 23-3-2025م

غير أنَّ هذه التجارب تواجه تحدّيات داخلية في سوريا تتعلّق بالذهنية الحاكمة في دمشق، ويغيب التمثيل الكردي فيها، فضلاً عن ضغوط خارجية تسعى إلى محاصرتها أو توظيفها ضمن صراعات إقليمية أوسع.

إنّ ما يجعل القضية الكردية مركزية في عام 2025م هو تزامنها مع أزمة شاملة في نموذج الدولة القومية الشرق أوسطية، فالدول التي قامت على الإنكار القسري للتعدّدية تجد نفسها اليوم أمام هويات متصارعة، وفشل ذريع في تحقيق الاستقرار.

فأوجلان ينطلق في قراءته للقضية الكردية من نقد بنيوي للدولة القومية، معتبراً أنَّ هذه الدولة قد حّلت القوميات إلى أدوات صراع، وأفرغت المجتمعات من طاقتها الأخلاقية والسياسية.

وفي هذا السياق، يصبح الاعتراف بالحقوق المشروعة للكرد، وبتعدّد الهويات، شرطاً لإعادة بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، لا تنازلاً عنها كما يروّج لها بعض الغلاة من القوميات الأخرى.

وعليه، يمكن القول أنَّ دعوة أوجلان وتبعاتها، من حلّ حزب العمال الكردستاني (PKK)، والخطوات الرمزية الأخرى من حرق الأسلحة لمجموعة من مقاتلي الحزب، والانسحاب من بعض مواقع التماس مع الجيش التركي في إقليم كردستان - إذا جرى التعامل معها بجدّية سياسية لا أمنية - ستمثّل لحظة مفصلية لإعادة صياغة العلاقة بين الكرد والدول التي يعيشون ضمنها، فهي تفتح الباب أمام انتقال تاريخي من العنف إلى السياسة، ومن الصراع الصفري المشار إلى الشراكة الديمقراطية، المجتمعية المتعاضدة.

غير أنَّ نجاح هذا المسار يبقى مرهوناً بإرادة داخلية، وإقليمية، ودولية قادرة على تجاوز منطق الهيمنة والخوف، والاعتراف بأنَّ السلام المستدام لا يُبنى بالقوة والاقصاء، بل بإحقاق الحقوق المشروعة، والعدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة، والاعتراف المتبادل ضمن عقد اجتماعي واضح، ودستور ديمقراطي.

أدوار القوى الإقليمية في ظلّ التحوّلات العالمية الحالية

في ظل التفكّك النسبي للنظام العالمي وتراجع قدرة القوى الكبرى على الضبط المباشر له، برزت بعض القوى الإقليمية كلاعبين أكثر حضوراً وتأثيراً في رسم ملامح الشرق الأوسط، غير أنَّ هذا الحضور لا يعكس بالضرورة قوة مستقرّة أو رؤية متماسكة، بقدر ما يعكس محاولات لملء فراغ استراتيجي ضمن بيئة شديدة التقلّب، وهي تركيا، وإيران، ودول الخليج، والعراق، تتحرّك جميعها، بين الطموح والارتباك، لكن بأدوات وأهداف متباينة، تكشف عن تناقضات عميقة في بنية المنطقة، وضمن هذا الهامش المتقلّب يمكن التطرّق إلى بعض هذه الدول، ودورها باقتضاب، وبشكل مكثّف:

تركيا:

سعت تركيا، خلال عام 2025م، إلى ترسيخ نفسها كقوة إقليمية مستقلّة القرار، مستفيدة من موقعها الجغرافي، وقدراتها العسكرية، وتاريخها الإمبراطوري، غير أنَّ هذا الطموح يصطدم بعقدة مركزية تتمثّل في القضية الكردية؛ فأنقرة ما زالت تنظر إلى أي شكل من أشكال الحقوق الأساسية للكرد، سواءً داخل حدودها أو في جوارها السوري والإيراني، كتهديد وجودي، (سابقاً مع الكرد في العراق)؛ ما يدفعها إلى سياسة تدخّلية تقوم على العسكرة ومنع تشكّل وقائع سياسية جديدة، وهذا ما يُلاحظ بشدّة في الحالة السورية الآن، وهذه السياسة المنغلقة والمتصلّبة، وقد حقّقت مكاسب نسبية تكتيكية، إلّا أنّها ستُعمّق عزلة تركيا الإقليمية، وتستنزف مواردها واقتصادها وانهيار عملتها المحلية، وتمنعها من التحوّل إلى وسيط إقليمي موثوق بفعل عقليتها الأحادية في الداخل، والتوسّعية في الخارج.

إيران:

تواجه إيران لحظة دقيقة في مسارها الإقليمي، فمشروع "محور المقاومة" الذي مكّنها من توسيع نفوذها عبر شبكات عابرة للدولة، بات ضعيفاً، وهو في الأساس مكلف اقتصادياً وسياسياً، وخاصة في ظل العقوبات الخارجية المفروضة عليها، والضغوط الداخلية، وتغيّر المزاج الإقليمي والتوجّه ضدّها، بعد تطوّرات السنتين الأخيرتين، من سقوط النظام السوري وإضعاف أجنحتها في فلسطين ولبنان واليمن، وتآكل قدرتها على إدارة هذا النفوذ، وتحديداً بعد حرب 12 يوم الإسرائيلية - الأمريكية ضدّها الذي بدأ في 13 حزيران 2025م، مع تراجع شرعية القوى الحليفة لدى المجتمعات الموجودة فيها، وتنامي السخط الشعبي ضدّها.

فعام 2025م، قد أسقط الرهان الإيراني السابق، من خلال خيار التصعيد للحفاظ على النفوذ، لصالح خيار التكيّف الذي يتطلّب تنازلات مؤلمة في ملفات تعتبرها استراتيجية، وعلى ما يبدو ستضطر إلى القيام بها، وبالرغم من ذلك، فإنَّ طهران ما زالت لاعباً موجوداً ومؤثّراً، ولو بشكل ضئيل، في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

العراق:

في هذا المشهد الإقليمي المضطرب، يظلّ العراق الحلقة الأضعف والأكثر عرضة للتأثّر، فالدولة العراقية ما تزال تعاني من هشاشة بنيوية، فضلاً عن كونها ساحة مفتوحة لتقاطع النفوذ الإيراني، والأمريكي، والتركي، ورغم محاولات بعض النخب إعادة بناء الدولة على أسس سيادية، إلّا أنَّ العقلية المذهبية والحزبية، وغياب مشروع وطني جامع يجعل العراق عرضة لإعادة إنتاج الأزمات، بدل تجاوزها.

دول الخليج:

تبنّت دول الخليج مقاربة مختلفة نسبياً، فبعد سنوات من الانخراط المباشر في الصراعات، اتّجهت نحو براغماتية سياسية تقوم على تنويع الشراكات، والاستثمار في الوساطة، وإعادة تعريف الأمن القومي بوصفه أمناً اقتصادياً وتنموياً بقدر ما هو عسكري، وهذا التحوّل لا يعني خروج الخليج من المعادلة الإقليمية، بل إعادة تموضع ذكيّ، يسمح له بلعب أدوار مؤثّرة دون التورّط في استنزاف طويل الأمد.

وهذا ما تقوم بها المملكة العربية السعودية في سوريا، غير أنَّ هذه البراغماتية تبقى هشّة، لأنّها تتطلّب بيئة إقليمية أقلّ انفجاراً ممّا هو قائم حالياً في سوريا.

ما يمكن استخلاص الجامع بين جميع هذه القوى الإقليمية، بالرغم من اختلاف مساراتها، هو غياب رؤية إقليمية مشتركة للأمن والاستقرار في المنطقة؛ فالتفاعلات ما تزال محكومة بمنطق الصفر، وبهاجس منع الخصم من تحقيق مكاسب، أكثر من كونها قائمة على بناء ترتيبات جماعية مستدامة، وهذا ما يجعل الشرق الأوسط في حالة توتّر دائم، حيث تتحوّل الأزمات الداخلية إلى عقد إقليمية معقّدة، يصعب تفكيكها دون إعادة النظر في أسس النظام الإقليمي ذاته.

وفي هذا السياق، يصبح واضحاً أنَّ أي حلّ مستدام لأزمات المنطقة لن يمرّ عبر توافقات دولية فحسب، بل يتطلّب تحوّلاً في سلوك القوى الإقليمية كذلك، من خلال تجاوز منطق الهيمنة والسيطرة إلى مبدأ التعامل وفق الشراكة والتعدّدية والعيش ضمن المعادلة الكونية والطبيعية والفلسفية "الوحدة ضمن الاختلاف"، ودون ذلك، يُعتقَد أنَّ المنطقة ستبقى رهينة دورات متكرّرة من العنف وعدم الاستقرار، وهذا ما لا يخدم شعوب المنطقة قاطبةً.

إلى أين يتّجه العالم والمنطقة وفق معطيات عام 2025م؟

في ضوء ما سبق، يمكن القول إنَّ العالم يقف على أعتاب مرحلة انتقالية طويلة، تتّسم بعدم اليقين، وتراجع القواعد الصلبة التي حكمت العلاقات الدولية لعقود، فالنظام الأحادي يتآكل، لكن النظام البديل لم يتبلور بعد، ما

يفتح المجال أمام فوضى منظّمة تتخلّلها صراعات محلية وإقليمية، تُدار غالباً عبر الوكلاء، وتُغذّى بالهويات والانقسامات.

في الشرق الأوسط، وبحسب المعطيات الموجودة، سيبقى الاستقرار هشّاً، ما لم تُعالج جذور الأزمات، خاصةً في فلسطين، وسوريا، والقضية الكردية وتأثيراتها المباشرة في تركيا، وإيران، والعراق.

وإنَّ الاستمرار في التعامل مع القضايا في هذه المناطق المذكورة والنظر إليها وفق ملفات أمنية فحسب، سيؤدّي إلى إعادة إنتاج العنف، مهما تغيّرت التحالفات.

وفي المقابل، تبرز فرص حقيقية - وإن كانت محدودة - لبناء مسارات بديلة، تقوم على اللامركزية، والاعتراف بالتعدّدية، وإعادة تعريف الدولة بشكل حداثوي وبوصفها إطاراً جامعاً لا أداة قمع، وتُعدّ تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، ودعوة أوجلان للتحوّل من الكفاح المسلّح إلى السياسة الديمقراطية كخيار استراتيجي، ليستا حدثَين معزولَين، بل تعبيرَين عن بحث أعمق عن نماذج حكم تتجاوز الدولة القومية الصلبة، وطرح البديل السلمي والمرن؛ ونجاح هذه النماذج أو فشلها سيترك أثراً يتجاوز حدودها الجغرافية، ليطال مستقبل المنطقة برمّتها.

أمّا دول الخليج، فالأرجح أنّها ستواصل لعب دور متوازن بين القوى الكبرى، مستفيدة من موقعها الاقتصادي، لكنّها ستظلّ حذرة من الانخراط العميق في صراعات مفتوحة.

أمّا تركيا وإيران فستواجهان مفترق طرق؛ فإمّا الاستمرار في سياسات عقدة التمدّد والصدام التي تكافأ بالانكماش، كما نال الأخيرة، أو القبول بتسويات تاريخية داخلية وخارجية، تعيد من خلالها تعريف دورَيهما الإقليميَّين.

الاستنتاجات التي توصّل إليها البحث:

أظهرنا في هذا البحث أنَّ عام 2025م لا يمكن فهمه بوصفه مجرّد عام تتكاثف فيه الأزمات والصراعات، بل باعتباره لحظة كاشفة لأزمة بنيوية عميقة في النظام العالمي، حيث تتقاطع التحوّلات السياسية والاقتصادية والأمنية مع أزمة معنى وشرعية تطال الدولة القومية ذاتها، وآليات الضبط التي حكمت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.

فقد تآكلت مرتكزات الهيمنة الأحادية دون أن تُنتج التعدّدية القطبية نظاماً بديلًا مستقرّاً؛ ما أدخل العالم في حالة من السيولة السياسية والصراعات المفتوحة.

بيّن البحث أنَّ الصراعات الراهنة، سواءً في أوكرانيا أو فلسطين أو سوريا، أو القضية الكردية، ليست أزمات معزولة أو استثنائية، بل تعبيرات مختلفة عن اختلال واحد في بنية النظام الدولي، حيث تتحوّل النزاعات الداخلية - المحلية إلى ساحات تصادم غير مباشر بين القوى الكبرى، وتغدو الحروب أدوات لإدارة الأزمات بدل حلّها.

وفي هذا السياق، يفقد القانون الدولي والمؤسسات الأممية كثيراً من قدرتها الردعية، فيما يتقدّم منطق القوة، والوقائع المفروضة، والسياسات البراغماتية على حساب الحلول العادلة والمستدامة.

كما يبرز الشرق الأوسط بوصفه إحدى العقد المركزية في هذه الأزمة العالمية، حيث تتراكم الأزمات البنيوية غير المحلولة، وتتقاطع مع تدخّلات إقليمية ودولية متشابكة.

ويكشف البحث أيضاً أنَّ استمرار مقاربات الدولة المركزية الصلبة، وسياسات الإقصاء القومي والثقافي، يشكّل عاملاً رئيسياً في إعادة إنتاج عدم الاستقرار، سواءً في الحالة السورية أو في القضية الكردية، أو في غيرها من قضايا المنطقة.

وفي مقابل فشل الحلول الأمنية والعسكرية التقليدية، طرح البحث اللامركزية السياسية، والديمقراطية المجتمعية، والاعتراف بالتعدّدية، بوصفها مداخل واقعية لإعادة بناء الاستقرار، لا كحلول تقنية أو إدارية فحسب، بل كمشاريع سياسية-اجتماعية تعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع وتجاوز حالة الاغتراب بينهما.

ويبرز البحث كذلك تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية كنموذج قابل للدراسة والتحليل، بما تحمله من إمكانات وتحدّيات، ضمن سياق أوسع لإعادة التفكير بمفهوم السيادة والادارة في الشرق الأوسط.

ويؤكّد البحث مجدّداً أنّ العالم يقف عند مفترق طرق تاريخي، حيث لم يعد ممكناً إدارة الأزمات بالآليات القديمة، دون الانزلاق نحو مزيد من الفوضى وعدم اليقين الكوانتومي.

وما بين استمرار حالة السيولة والصراعات المفتوحة، أو العمل في مسارات سياسية جديدة تعيد الاعتبار للعدالة، والتعدّدية، والمشاركة المجتمعية، تتحدّد ملامح المرحلة المقبلة.

ومن هنا، فإنَّ فهم التحوّلات الجارية، يشكّل شرطاً أساسياً لأي محاولة جادّة لصياغة مستقبل أكثر استقراراً في المنطقة والعالم.

ويمكن تكثيفها في هذه النقاط:

1-إنَّ أزمة النظام العالمي في عام 2025م ليست أزمة توازن قوى فحسب، بل أزمة معنى وشرعية، ناتجة عن تآكل نماذج الهيمنة التقليدية دون تبلور بدائل مستقرّة.

2-تشكّل منطقة الشرق الأوسط إحدى العقد المركزية في هذه الأزمة، حيث تتحوّل الصراعات المحلّية إلى ساحات تصادم دولي غير مباشر.

3- أثبتت المقاربات الأمنية والعسكرية فشلها في إنتاج الاستقرار، سواءً في فلسطين أو سوريا أو القضية الكردية.

4- تمثّل اللامركزية السياسية، والديمقراطية المجتمعية، والاعتراف بالتعدّدية، مداخل واقعية لإعادة بناء الدولة والاستقرار في المنطقة.

والسيناريوهات المحتملة قد تكمن في نقطتين هامّتين، وهما:

1-استمرار إدارة الأزمات ضمن حالة سيولة وصراعات مفتوحة دون حلول جذرية.

2- انبثاق مسارات سياسية جديدة تفرضها الوقائع المجتمعية، تعيد تعريف الدولة والسيادة والأمن.

الخاتمة:

يمكن القول أنَّ ما يشهده العالم منذ ربع قرن الأول من القرن الواحد والعشرون، ليس أزمة عابرة، بل تحوّلاً تاريخياً في بنية النظام العالمي والإقليمي، والشرق الأوسط، بصفته عقدة جيوسياسية كبرى، سيكون من أكثر المناطق تأثّراً بهذا التحوّل ، وفي قلب هذا المشهد، تبرز القضايا المؤجّلة (فلسطين، سوريا، الكرد) بوصفها مفاتيح الحل لا عوائقه، والمستقبل لن يكون امتداداً للماضي، لذلك يجب إعادة صياغة المفاهيم الأساسية مثل: السيادة، والدولة، والأمن، والشرعية المجتمعية، ومَن لا يدرك عمق هذا التحوّل، سيبقى أسير أدوات قديمة في عالم يتغير بسرعة، أمّا مَن يقرأ اللحظة وعاملَي الزمان والمكان بوصفها فرصة لإعادة البناء، فقد يكون قادراً على المساهمة في صياغة شرق أوسط أقلّ عنفاً، وأكثر عدالة، وتعود هذه المنطقة إلى نهضتها التي غابت عنها منذ أكثر من ألف عام.

المراجع:

1-إيمانويل والرشتاين، نهاية العالم كما نعرفه نحو علم اجتماع للقرن الحادي والعشرين، ترجمة د. فايز الصباغ، هيئة البحرين للثقافة والاثار، الطبعة الأولى المنامة 2017.

2-زيغمونت باومان، الحداثة السائلة، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى -بيروت2016.

3- جامعة الجيلاني بونعامة - مفهوم الدراسات الإقليمية- خميس مليان

4- موقع rt الروسية - اخبار روسيا -17-12-2025.

5- موقع sky news عربية 31-8-2025.

6- جريدة العربي الجديد - جيوفاني اريغي.. مرحلة أخيرة من الرأسمالية الامريكية - محمد منير- -شهر الثامن

7- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية 13-6-2025.

8- موقع DW الألمانية -مرتزقة فاغنر- ذراع روسيا الطولى وأداة لنفوذها في أفريقيا - دافيد ايل - -28-10-2024

9- موقع news BBC عربية - سارة فياض-9-10-2025.

10-أنطونيو غرامشي- دفاتر السجن - ترجمة فواز طرابلسي - دار الفارابي - 2007.

11- الموقع الرسمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش -انتهاكات وحالة طوارئ إنسانية وسط اشتباكات السويداء - بيان صحفي -22-7-2025

12- موقع يورو نيوز- تقرير حقوقي: الحكومة السورية الانتقالية في احداث مارس تجاهل دور القادة العسكريين 23-9-2025

13- بيان نداء السلام والمجتمع الديمقراطي- النسخة العربية وكالة فرات للأنباء 27-2-2025